الأمم المتحدة

A/HRC/10/85

الجمعية العامة

Distr.: General
24 February 2009
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة العاشرة
البند 10 من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير السيد شمس الباري، الخبير المستقل المعين من قِبَل مجلس حقوق الإنسان والمعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال * **

* تأخر تقديم هذا التقرير.

** تُستنسخ الحواشي كما وردت، باللغة التي قُدِّمت بها فقط.

الرجاء إعادة الاستعمال

موجز

أدى انتخاب رئيس جديد للصومال، شيخ شريف أحمد، وتوسيع البرلمان، وتعيين حكومة وحدة، والانسحاب الكامل للقوات الإثيوبية من الصومال في أوائل كانون الثاني/يناير 2009، إلى إيجاد زخم جديد وتوفير فرصة سانحة لتنفيذ اتفاق جيبوتي للسلام.

وفضلا عن هذا، فإن الانهيار، الذي يخشى حدوثه، في الوضع الأمني لم يحدث حتى الآن، وقد أكد شيخ شريف أحمد، أثناء زيارة إلى مقديشو بعد انتخابه مباشرة، أن الأمن أولوية رئيسية. كما قوبلت باستحسان تأكيداته المتعلقة بإجراء عملية شاملة ومناقشات شاملة مع مجموعة كبيرة من الجماعات. وفي مكان آخر في الصومال، أدت الانتخابات السلمية في "بونتلاند" في كانون الثاني/يناير إلى انتخاب رئيس جديد وحكومة جديدة قطعت على نفسها التزاما بتحقيق الديمقراطية والتغيير.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات كثيرة أمام البلد، مما يزيد من تعذر التنبؤ بالوضع. وهناك حاجة ملحة إلى تعزيز الأمن بوسائل من بينها تطوير القوات الانتقالية الصومالية وإنشاء قوة شرطة مدنية جديدة في جنوب/وسط الصومال. وفي الوقت نفسه، حثت لجنة السلام والأمن التابعة للاتحاد الأفريقي على تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وطلبت من الأمم المتحدة تقديم الدعم المالي والسياسي الذي توجد حاجة ملحة إليه، ويجري حاليا النظر في هذا الطلب.

وعلى الرغم من هذه التطورات السياسية، فإن جميع أطراف النزاع واصلت ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتتواصل أعمال العنف العشوائي والهجمات المتواترة ضد المدنيين، بما في ذلك استخدام المدفعية الثقيلة ومدافع الهاون وزرع القنابل على جوانب الطرق؛ والاعتداءات وأعمال الاختطاف والقتل التي تستهدف العاملين في مجال تقديم المعونة والمدافعين عن حقوق الإنسان، وبصفة خاصة الصحفيين؛ والتهريب والاتجار بالبشر، والنهب والتدمير الواسع النطاق للممتلكات؛ وكذلك العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. كما أدى العنف المكثف والواسع الانتشار، في عام 2008 على وجه الخصوص، إلى زيادة ضخمة في عدد الأشخاص المشردين، الذين بلغوا رقما ضخما مذهلا هو 1.1 مليون شخص في أيلول/سبتمبر 2008. وفضلا عن هذا، فإن الحق في الغذاء يتأثر تأثرا شديدا بالجفاف ونقص المياه، وتواجه الحقوق في التعليم والصحة والماء وخدمات الإصحاح تحديات جسيمة. وترتكب كل هذه الخروقات والانتهاكات لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ويفلت مرتكبوها تماما من العقاب.

وأدى انعدام المساءلة عن الخروقات والانتهاكات السابقة والحالية لقانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى زيادة تفاقم الوضع. وثقافة الإفلات من العقاب، على الرغم من أنها ليست جديدة، سائدة، وبصفة خاصة في الحالات التي لا توفر فيها البنية العشائرية التقليدية حماية كافية، وبشكل بالغ الحدة في الحالات التي ينتمي فيها الضحايا إلى أقلية.

ومع أن المؤسسات مازالت شديدة الضعف، فإن عملية جيبوتي الجارية للسلام تشكل فرصة لبدء إقامة الهياكل اللازمة لمنع حدوث خروقات وانتهاكات لحقوق الإنسان في المستقبل. ويشكل إنشاء اللجنة الأمنية المشتركة [1] واللجنة الرفيعة المستوى بموجب اتفاق جيبوتي للسلام، اللتين تركزان بقوة على حماية السكان فيما يتعلق بحقوق الإنسان، خطوة إيجابية في ضمان مواصلة الحوار السياسي، مع القيام أيضا بتناول قضايا العدالة والمصالحة في الوقت نفسه. ويجب أن تواصل حكومة الوحدة، التي أنشئت في شباط/فبراير 2009، هذا التركيز.

وفي 22- 23 تشرين الثاني/نوفمبر حضر الخبير المستقل المعين من قبل مجلس حقوق الإنسان والمعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، أثناء وجوده في بعثة إلى القرن الأفريقي، اجتماعا تحضيريا بشأن العدالة والمصالحة نظمته وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وشارك فيه أعضاء اللجنة الرفيعة المستوى ومندوبو المجتمع المدني وممثلون عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وإدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة، ضمن غيرهم. وكانت النتيجة الإيجابية للاجتماع اتفاقا (ولو أن تنفيذه أرجئ) لإنشاء فريق عامل مؤلف من ثلاثة ممثلين عن كل طرف، يرأسه مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، لاستعراض الآليات الممكنة، مثل إنشاء لجنة تحقيق و/أو آليات قضائية، بمزيد من التعمق.

وفي الوقت نفسه، تواصلت الهجمات على العاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية وعلى المجتمع المدني بلا هوادة. وفي عام 2008، اتخذ النزاع في الصومال بعدا جديدا مع حدوث أعمال قتل استهدفت العشرات من العاملين في المجال الإنساني ونشطاء المجتمع المدني. وفي 17 تشرين أول/أكتوبر قتل موظف وطني من موظفي برنامج الأغذية العالمية في ميركا، كما قتل موظفان وطنيان آخران في كانون الثاني/يناير 2009. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر قتل موظف وطني من موظفي اليونيسيف في هدور. وفي أعقاب ذلك، قلصت المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة أعمالها في شبيلي السفلى.

وفي "أرض الصومال"، هاجمت حركة الشباب مجمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هرجيسا يوم 29 تشرين الأول/أكتوبر، حيث قتلت أربعة أشخاص، بمن فيهم موظفان

[1] ate submission.

وطنيان، وأصابت 10 أشخاص بجروح خطيرة. وكان الهجوم واحدا في سلسلة هجمات منظمة في "أرض الصومال" و"بونتلاند"، استهدفت أيضا القصر الرئاسي في هرجيسا، والبعثة الدبلوماسية الإثيوبية في هرجيسا، ومقر خدمات أمن "بونتلاند" في بوساسو. وبسبب الوضع الأمني، تعين تأجيل جميع أنشطة حقوق الإنسان التي تعتزم الأمم المتحدة الاضطلاع بها داخل الصومال، ولكن من المأمول، مع تجدد الوصول إلى بعض أجزاء البلد في شباط/فبراير، أن يتسنى استئناف هذه الأنشطة.

وقد أثار الوضع في بيدوا القلق أيضا، مع سيطرة حركة الشباب على البلدة في كانون الثاني/يناير، ولو أنه تم منع حدوث مستويات عنف مرتفعة نتيجة لتوسط حكماء البلدة. وأفضت موجة عنف حدثت في نهاية عام 2008 إلى قتل مالا يقل عن شخصين مستهدفين. فقد قتل نائب وزير المصالحة، إسماعيل حسن تيسير، يوم 27 كانون الأول/ديسمبر عندما أطلق عليه الرصاص مسلحون مجهولو الهوية لدى خروجه من سيارته في بيدوا. كما قتل عضو آخر في لجنة المصالحة الوطنية، عبد الله عبدي إيجال، بإطلاق الرصاص عليه يوم 1 كانون الثاني/يناير 2009 في ظروف مماثلة في وسط بيدوا.

وظلت انتهاكات حرية التعبير مثار قلق شديد في جميع أرجاء الصومال. فقد قلصت السلطات في "أرض الصومال" و"بونتلاند" بشدة حرية التعبير في إطار التحضير للانتخابات، ولو أن الوضع يبدو أنه تحسن في بونتلاند منذ الانتخابات. وفي جنوب/وسط الصومال، يواصل طرفا جانبا النزاع على السواء استهداف الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. وفي 1 كانون الثاني/يناير 2009، أدان اتحاد الصحفيين الدولي قتل حسن مايو حسن، وهو صحفي صومالي قتل بإطلاق الرصاص عليه في مقاطعة أفغوي في منطقة شبيلي السفلى في جنوب الصومال. وقتل صحفي ثان، مدير إذاعة القرن الأفريقي (Radio HornAfrik) بإطلاق الرصاص عليه في مقديشو يوم 3 شباط/فبراير.

وكما ذكر سابقا، فإن الانسحاب الكامل للقوات الإثيوبية من الصومال، بالإضافة إلى توسيع البرلمان، وانتخاب الرئيس شيخ شريف، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تحت قيادة رئيس وزراء جديد، تعطي زخما جديدا وتوفر فرصة لتحقيق سلام وأمن دائمين في الصومال يجب عدم إضاعتها. وفي الوقت نفسه، فإن هناك تحديات هائلة أمام البلد فيما يتعلق بالاحتياجات الأمنية والسياسية واللوجستية.

وانسحاب إثيوبيا يحرم أعضاء حركات التحرير المسلحين من الاهتمام الذين يحظون به على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، سيتوقف الكثير على كيفية تلبية الاحتياجات الأمنية في مقديشو وديوا على وجه الخصوص. وما إذا كان المجتمع الدولي سيتمكن من تعزيز قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ودعم إنشاء قوات أمن عاملة تحمي السكان بدلا من أن تؤذيهم، يعد عاملا سيكون له – شأنه في ذلك شأن التزايد المحتمل للنزاع بين المتشددين الإسلاميين والجماعات المتمردة – تأثير على حالة حقوق الإنسان.

وقبل التطرق إلى جوهر تقريري – الذي يغطي الفترة من أيلول/سبتمبر 2008 إلى شباط/فبراير 2009 – أود أن أعرب عن شكري على كل المساعدات التي حصلت عليها خلال الرحلة كلها وعلى كرم الضيافة الذي أبداه كثيرون لي ولزميلي من المفوضية السامية لحقوق الإنسان. وأود، أولا وقبل كل شيء، أن أعرب عن امتناني لإدريسا كين، من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، الذي يساعدني في الاضطلاع بولايتي. وأعرب عن امتناني أيضا لمكاتب الأمم المتحدة في مختلف الأماكن التي زرتها على ما قدته لنا من دعم لوجستي وغير لوجستي. ولكن الدعم الذي حصلت عليه من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لم يقتصر على الدعم اللوجستي وتجاوزه إلى أبعد الجدود.

وأعرب عن امتناني لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وعلى وجه الخصوص للممثل الخاص للأمين العام للصومال، أحمد ولد عبد الله، لإطلاعي على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق جيبوتي للسلام. وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني البالغ لنائب وزير خارجية اليمن، على مثنى حسن، ونائب وزير حقوق الإنسان في اليمن، علي صالح تيسير، على ما أغدقاه هما وزملاؤهم علي أنا وزميلي من مجاملات وكرم ضيافة خلال رحلتنا إلى اليمن.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً	مقدمة	5-1	7
ثانياً	حصيلة مؤتمر جيبوتي التحضيري بشأن العدالة والمصالحة	19-6	8
ثالثاً	الحالة في الصومال على ضوء المعلومات المستخلصة من المحادثات مع اللاجئين والمسؤولين عن اللاجئين في كينيا واليمن.....	37-20	11
	ألف- زيارة مخيمات اللاجئين في داداب (كينيا).....	23-21	11
	باء- زيارة صنعاء وعدن (اليمن)	37-24	12
رابعاً	معلومات عن حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الصومال مجمعة من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.....	56-38	16
	ألف- انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني بوجه عام	43-39	16
	باء- انتهاكات حقوق الإنسان فيما يتعلق بفئات معينة	53-44	17
	جيم- حالة حقوق الإنسان في "بونتلاند"	54	21
	دال- حالة حقوق الإنسان في "أرض الصومال"	56-55	22
خامساً	بعض التأملات في الولاية المتعلقة بالصومال	66-57	22
سادساً	التوصيات	89-67	25

أولاً- مقدمـــة

1- وفقا للولاية التي أنشأتها لجنة حقوق الإنسان السابقة في قرارها 86/1993 وللقرار 35/7 الذي اعتمد في الدورة السابعة لمجلس حقوق الإنسان وجدد الولاية لمدة سنة واحدة، يقدم الخبير المستقل هذا التقرير إلى الدورة العاشرة لمجلس حقوق الإنسان.

2- وبعد أن عينني المجلس في آذار/مارس 2008، قمت بزيـــارتي الميدانيـــة الأولى إلى منطقة القرن الأفريقي الفرعية في الفترة من 28 حزيران/يونيه 2008 إلى 12 تموز/يوليـــه وزرت كينيا والصومال، بما في ذلك "بونتلاند" و"أرض الصومال"، وكذلك جيبوتي وإثيوبيا. وقدمت تقريري الشفوي الأولي إلى الدورة التاسعة للمجلس في 19 أيلول/سبتمبر 2008.

3- وفي الفترة من 22 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2008، قمـــت بزيارتي الميدانية الثانية إلى المنطقة بغية إحاطة المجلس علما في دورته العاشرة بتطورات حالـــة حقوق الإنسان في الصومال. بيد أنني، بسبب القيود الأمنية (تنفذ المرحلة الخامسة من الخطة الأمنية في مقديشو بينما تنفذ المرحلة الرابعة في جميع المناطق الأخرى)، لم أتمكن من زيـــارة الصومال ولكنني ركزت على البلدان المجاورة مثل كينيا، بما في ذلك زيارة قمت بها إلى مخيم اللاجئين في داداب. وزرت جيبوتي واليمن، حيث سنحت لي الفرصة أيضا للتحـــدث مـــع اللاجئين الصوماليين الواصلين حديثا. ويغطي هذا التقرير الفترة من أيلول/ســـبتمبر 2008 إلى كانون الثاني/يناير 2009.

4- وفي كينيا واليمن، زرت مخيمات اللاجئين وتحدثت مع موظفي الأمم المتحدة المعنيين باللاجئين. وفي اليمن، قابلت أيضا كبار الوزراء والمسؤولين الحكوميين المعنـــيين بـــشؤون اللاجئين. وفي جيبوتي، شاركت في المؤتمر التحضيري بشأن العدالة والمصالحة الذي نظمـــه الممثل الخاص للأمين العام للصومال، بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، في إطـــار اتفاق جيبوتي للسلام الذي أبرم رسميا في آب/أغسطس 2008 بـــين الحكومـــة الاتحاديـــة الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال. وأثناء وجودي هناك، تحـــدثت أيـــضا باستفاضة مع سفير الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد سنحت لي الفرصة للتحدث مع الممثل الخاص للأمين العام للصومال، أحمد ولد عبد الله، ورئيس وزراء الـــصومال، نـــور حـــسن حسين، وأعضاء البرلمان الاتحادي الانتقالي والحكومة الاتحادية الانتقالية وكذلك مع كـــثيرين من ممثلي المنظمات غير الحكومية في اليمن وجيبوتي.

5- وسيركز هذا التقرير في المقام الأول على: (أ) مشاركتي في مؤتمر جيبوتي التحضيري وحصيلة هذا المؤتمر؛ (ب) الاستنتاجات التي توصلت إليها بشأن الحالة في الـــصومال علـــى أساس محادثاتي مع اللاجئين في المخيمات والتجمعات، ومع المسؤولين عن اللاجئين، في كينيا واليمن؛ (ج) المعلومات المجمعة بشأن التطورات في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنـــساني في الصومال من مصادر الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وعلى أساس ما ذكر أعلاه،

أود تقديم بعض الأفكار الشخصية واستخلاص بضعة استنتاجات بشأن التحديات التي تنطوي عليها ولايتي. وأخيرا، يود الخبير المستقل تقديم بعض التوصيات لكي تنظر فيها الأطراف الفاعلة الرئيسية المعنية.

ثانياً- حصيلة مؤتمر جيبوتي التحضيري بشأن العدالة والمصالحة

6- سيبدأ هذا التقرير برحلتي إلى جيبوتي، وذلك لسببين رئيسيين هما: ليس فقط لأن جيبوتي كانت المحطة الأولى (من 22 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2008) في برنامج رحلتي وإنما أيضا لأن هذا الجزء من الرحلة يوفر فرصة جيدة للبدء بتناول التطورات في المجال السياسي، الذي يرتبط ارتباطا لا ينفصم بحالة حقوق الإنسان في الصومال.

7- وقد نظمت وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، بالاشتراك مع خبراء من مقر المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف، مؤتمرا تحضيريا بشأن العدالة والمصالحة. وشكل المؤتمر جانبا هاما في تنفيذ إطار اتفاق جيبوتي للسلام الذي أبرم رسميا في آب/أغسطس 2008 بين الحكومة الاتحادية الانتقالية و تجمع المعارضة المعروف بالتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال. وقد أفضى الاتفاق، في مادته 9، إلى جملة أمور من بينها إنشاء لجنة رفيعة المستوى للطرفين من أجل متابعة قضايا العدالة والمصالحة، وكذلك المسائل السياسية الأخرى. والذين حضروا الاجتماع أعضاء اللجنة الرفيعة المستوى ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، والمجتمع المدني الصومالي، وممثلون عن الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأوروبي واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وإدارة الشؤون السياسية في الأمانة العامة، ضمن غيرهم.

8- وكان الهدف الرئيسي للمؤتمر تزويد الطرفين الرئيسيين في اتفاق جيبوتي بالمعلومات والأدوات المتعلقة بمختلف أنواع الآليات التي يتعين إنشاؤها في سياق عملية عدالة انتقالية، وتسليط الضوء على ضرورة احترام الإطار الدولي القائم وإعداد عملية ملائمة محليا تحترم هذا الإطار. وكانت الفكرة هي إطلاق العمل في هذا الصدد.

9- وانتهى المؤتمر التحضيري باتفاق على إنشاء فريق عامل مؤلف من ممثلين عن كل طرف ويرأسه مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. وسيجري الفريق العامل استعراضا متعمقا للآليات الممكنة مثل إنشاء لجنة تحقيق و/أو آليات قضائية للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وسيعرض الفريق عمله ومقترحاته على مؤتمر تحضيري ثان سيعقد في أوائل عام 2009، قبل المؤتمر الرئيسي بشأن العدالة والمصالحة الذي سيعقد في وقت لاحق من العام.

10- وأنا أرى أن هذا تطور إيجابي للغاية. وباعتباري مشاركا في المؤتمر، سرني مستوى التزام الطرفين بتحقيق السلام والمصالحة في الصومال. وسيكون من المهم أن ينطلق مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والمفوضية السامية لحقوق الإنسان قدما بحصيلة هذا المؤتمر التحضيري عن طريق تأمين متابعتها كما ينبغي بالتعاون مع الفريق العامل. وقد كان المؤتمر بالغ الفائدة في توفير المعلومات واستهلال المناقشات بشأن مسائل العدالة الانتقالية، ولكن تحقيق التوازن بين الوقت اللازم لإعداد عملية سليمة ومستنيرة والمتطلبات الأمنية على أرض الواقع لتنفيذها وكذلك، في الوقت نفسه، لكي تظهر العملية بعض دلائل التقدم الملموسة، سيكون، وفقا لما أقر به عن حق مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، مهمة شاقة.

11- وبالنظر إلى أن المؤتمر تداخل مع اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى لطرفي اتفاق جيبوتي، فقد سنحت لي الفرصة لحضور توقيع قرارات اللجنة الرفيعة المستوى بشأن اتفاق لتقاسم السلطة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال. وقد اتفق الطرفان، على وجه الخصوص، على إنشاء حكومة وحدة وبرلمان موسع لاستيعاب قوى المعارضة وغيرها من العناصر. وتضمنت القرارات أيضا، كما ذكر سابقا، إنشاء فريق عامل للقيام، حسب الاقتضاء، باستقصاء آلية ممكنة لإنشاء لجنة تحقيق و/أو محكمة دولية لتناول لانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وللتحرك قدما لإنهاء الإفلات من العقاب وإنشاء نظام وآلية لكفالة المساءلة.

12- وفيما بين الاجتماعات المعقودة في جيبوتي، سنحت لي الفرصة للالتقاء بكبار وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية، بمن فيهم رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع. كما التقيت بعدد كبير من أعضاء البرلمان الاتحادي الانتقالي. ومن المهم بالقدر نفسه أن الفرصة سنحت لي للالتقاء بعدد كبير من قادة المعارضة المنتمين إلى التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال. وقد طمأنوني إلى رغبتهم في أن يسود السلام في الصومال. وكان أمرا مشجعا أن عرفت منهم أن الكثيرين من الذين مازالوا يعارضون الاتفاق ينضمون تدريجيا إلى جانب السلام. ولكن لا تزال قائمة الحقيقة التي مؤداها أن فصيل أسمرة من التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، والتجمع المعارض الرئيسي الذي ما زال على موقفه، وكذلك الجماعة المعروفة بحركة الشباب أو غيرها من الجماعات المسلحة، مازالت تشكل قوة كبيرة يحسب لها حساب، وأنه لا يزال هناك طريق طويل أمام تحقيق السلام في الصومال مادامت هذه باقية خارج عملية السلام. وسيكون هذا، في رأيي، التحدي الرئيسي الذي سيكون على الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال والممثل الخاص للأمين العام التصدي له.

13- وفي محادثاتي مع رئيس الوزراء آنذاك، نور حسن حسين، ذكرته بالرسالة التي وجهتها إليه بعد اجتماعنا الأول في تموز/يوليه 2008. وقال لي إنه قرأها بعناية. وعندئذ

أطلعته على شواغلي بخصوص الانتهاكات المستمرة والمكثفة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في بلده في الأشهر الأخيرة. وسوف ألخص ردوده في الفقرات التالية.

14- أقر رئيس الوزراء بأن حالة حقوق الإنسان المتدهورة في الصومال مسألة تثير فعلا قلقه وقلق حكومته. وقال إنه وحكومته يريان أن دور الدين والعشائر وحكماء العشائر دور حاسم لتصحيح الوضع. وقد ورثت الصومال ثقافة اعتاد فيها حكماء العشائر والزعماء التقليديون أداء دور للحماية والتوفيق بين أطراف أي نزاع. وقوضت الحرب، كما قوض المسلحون، هذه القيم إلى حد بعيد في منطقتي الجنوب والوسط. ولحسن الحظ، تحقق البقاء لهذه القيم في "أرض الصومال" و"بونتلاند". وكان أحد أهداف رئيس الوزراء إحياء هذه القيم التقليدية في بقية مناطق الصومال كوسيلة لتسوية النزاعات والإسهام في المصالحة.

15- وأضاف رئيس الوزراء آنذاك أن حكومته، على الرغم من أن حماية حقوق الإنسان هي فعلا مهمة الحكومة، ليست لديها القدرة اللازمة للقيام بذلك، وبصفة خاصة في الوقت الذي تمارس فيه المعارضة هذا القدر الكبير من العنف ضدها وضد الشعب. ولإحداث تأثير، يجب أن تعزز الحكومة الاتحادية الانتقالية قدرتها. وهي تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي لها في هذا الصدد. وطلب مني رئيس الوزراء أن أنقل هذه الرسالة إلى المجتمع الدولي.

16- وذكر رئيس الوزراء، كأمثلة على إنجازات حكومته، تحقيق لا مركزية إدارة بنادير مؤخرا والاتفاق المبرم بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال بشأن توسيع البرلمان الاتحادي الانتقالي وإنشاء حكومة وحدة. وأضاف أيضا أن الأشخاص الذين كانوا مشردين بين أفغوي ومقديشو في حزيران/يونيه- تموز/يرليه رحبوا بالإدارة الجديدة لبنادير وأنه جرى تشجيعهم على العودة إلى ديارهم.

17- وردا على ما أعربت عنه من قلق إزاء حوادث مثل رجم فتاة حتى الموت، هي عائشة إبراهيم دوهولو، في كيسمايو يوم 27 تشرين الأول/أكتوبر، وماجرى مؤخرا من استهداف واغتيال للمدافعات عن حقوق الإنسان وموظفي الأمم المتحدة والصحفيين، أبلغني رئيس الوزراء أنه هو نفسه يحزنه جدا ما حدث في كيسمايو. بيد أنه ليس هناك كثير يمكنه القيام به بخصوص هذا الحادث لأن المكان خارج عن نطاق سيطرة حكومته. وهو يخشى، من ناحية أخرى، أن الحالات من هذا القبيل يمكن، في حالة عدم زيادة الدعم الدولي للحكومة، أن تحدث على نحو متكرر. وأعرب عن أمله في أن يؤدي توسيع البرلمان وإنشاء حكومة وحدة وطنية إلى تحسين حالة حقوق الإنسان.

18- وكانت محادثاتي مع نائب رئيس الوزراء آنذاك، أحمد عبدي سالان حاج، واسعة النطاق بالقدر نفسه. وقد ناقشنا جملة أمور منها سبل ووسائل إشراك شعب الصومال بشكل مباشر في عملية السلام. وناقشنا باستفاضة اقتراحي المتعلق باستخدام نهج بحث عملي تشاركي في الصومال، كنت قد أوصيت به في تقريري الشفوي إلى المجلس في دورته التاسعة. وسرني أن أعلم أنه أيضا على دراية بهذا النهج وأنه جربه فعلا على نحو فعال في عدة أماكن

في الصومال. ووافقت على أن أقوم بالاشتراك معه ببلورة فكرتي بتوسع، وهي عملية يمكننا أن نحاول القيام بها على أساس تجريبي في وقت ومكان مناسبين.

19- وفي جيبوتي، سنحت لي الفرصة أيضا للتحدث مع سفير الاتحاد الأفريقي في الصومال، نيكولاس بواكيرا، بقدر من الاستفاضة. وقد أعاد تأكيد التزام الاتحاد الأفريقي بمساعدة عملية السلام في الصومال. ومن الجدير بالذكر أن الرسالة نفسها أبلغني بها رئيس الاتحاد الأفريقي، جان بينغ، الذي قابلته في تموز/يوليه الماضي في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا. وتضمنت محادثاتي مع السيد بواكيرا ضرورة الاتصال بجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي لطلب دعم مالي وغير مالي منهما من أجل توفير قوة تحقيق استقرار دولية لسد الفراغ بعد انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال. وتعهدت بأن أتعاون تعاونا تاما في هذا الصدد. وقد تحدثت فعلا مع سفيري جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في جنيف في أيلول/سبتمبر الماضي وأعتزم متابعة هذه المسألة بإجراء محادثات مع كبار المسؤولين في مقري هاتين المنظمتين.

ثالثاً- الحالة في الصومال على ضوء المعلومات المستخلصة من المحادثات مع اللاجئين والمسؤولين عن اللاجئين في كينيا واليمن

20- كما ذكر سابقا، فإنني، بسبب عدم قدرتي على زيارة الصومال، ركزت تركيزا خاصا على أن ألتقي باللاجئين الصوماليين حديثي الوصول في كينيا واليمن وأن أتوصل من محادثاتي معهم إلى معرفة الظروف التي دفعتهم إلى الفرار من الصومال. وتحتوي الفقرات التالية على بعض المعلومات/الانطباعات المستندة إلى محادثاتي معهم ومع آخرين معنيين بشؤون اللاجئين.

ألف- زيارة مخيمات اللاجئين في داداب (كينيا)

21- قمت بزيارة مخيمات اللاجئين في داداب (كينيا) يوم 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2008. وقد زرت المخيمات نفسها أثناء رحلتي الأولى في تموز/يوليه 2008. وأدرجت استنتاجاتي من تلك الرحلة في تقريري الأخير إلى المجلس. وهذه المرة، ازداد كثيرا عدد اللاجئين. فقد أدت أعداد اللاجئين الذين وصلوا في عام 2008، وعلى وجه الخصوص أعداد اللاجئين الذين وصلوا في الشهور الأخيرة، إلى تضخم أعداد سكان المخيمات، مما جعل داداب، التي تستضيف أكثر من 000 230 لاجئ، أكبر تجمع للاجئين في العالم. وقد بلغ المتوسط الشهري لعدد اللاجئين الذين وصلوا إلى كينيا في الآونة الأخيرة نحو 000 5 لاجئ، وهو من أعلى الأعداد منذ افتتاح المخيمات في عام 1991.

22- والأسباب التي ذكر اللاجئون الذين وصلوا حديثا أنها دفعتهم إل اتخاذ قرارهم بالفرار من الصومال بهذه الأعداد الكبيرة مماثلة للأسباب المبينة في تقريري السابق. وكما في

الماضي، فإن أغلب اللاجئين الذين قابلتهم أتوا من مقديشو. (طبقا لأحد التقديرات، فإن نحو 870 000 شخص، أو ثلثي سكان مقديشو تقريبا، فروا الآن من المدينة وأصبحوا إما لاجئين في كينيا أو اليمن وإما مشردين داخل الصومال). وقد فروا بسبب استمرار انعدام الأمن في المناطق المدنية. وقد وجه من تحدثوا منهم بمزيد من الوضوح اللوم إلى جميع الأطراف المتحاربة في الصومال – قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية والمتمردين الإسلاميين – على أعمال العنف والقتل والتدمير المستمرة. وقيل إنها كلها واصلت انتهاج تكتيكات عسكرية دون إيلاء اهتمام كبير للسكان المدنيين الذين يعيشون في المناطق الحضرية. وواصل المتمردون استخدام تكتيكات الضرب الخاطف والفرار المستخدمة في حرب العصابات، وهي الكمائن والهجمات بقذائف الهاون واستخدام السكان المدنيين غطاء لهم. ووفقا لما ذكره هؤلاء اللاجئون، فإن رد قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية تواصل، بلا قيود، بشن هجمات انتقامية عشوائية بقذائف الهاون والصواريخ وإطلاق نيران المدفعية على المناطق المجاورة المأهولة بالسكان. وهي تمارس كذلك عنفا عشوائيا أثناء عمليات التفتيش من منزل إلى منزل بحثا عن الأسلحة والمتمردين.

23- وأكد اللاجئون صحة ما يعرفه الجميع وهو أن الوضع الإنساني في الصومال تدهور تدهورا خطيرا في الأشهر الأخيرة. وقد أيد هذا أيضا المسؤولون عن اللاجئين الذي أجروا مقابلات مع لاجئين آخرين. وتحدث معظم من تكلمت معهم عن النجاح المتزايد للمتمردين في السيطرة على المزيد والمزيد من أراضي الصومال، وفي دفع قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية إلى الفرار فعلا. وأبلغني كثيرون منهم أنهم يخشون حدوث مزيد من الفوضى إذا انسحبت القوات الإثيوبية وسيطر المتمردون. وثمة ظهور لحالة حصار حتى في مقديشو وبيدوا اللتين مازال للحكومة الاتحادية الانتقالية قدر من السيطرة فيهما بمساعدة من القوات الإثيوبية.

باء – زيارة صنعاء وعدن (اليمن)

24- كانت هذه رحلتي الأولى إلى اليمن بصفتي الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال. وقد نظمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين سلسلة من الاجتماعات مع اللاجئين من الصومال الذين كان معظمهم حديثي الوصول. وكان جميع من تحدثت معهم قد وصلوا إلى اليمن على متن قوارب المهربين. وفي عدن التقيت بعدد من اللاجئين الذين كانوا قد وصلوا قبل بضعة أسابيع فقط. وفضلا عما ذكروه لي عن ظروف الحياة في الصومال، التي دفعتهم إلى مغادرة البلد، فإن ما سردوه لي عن عبورهم خليج عدن مروع وسيظل مطبوعا في ذاكرتي لوقت طويل.

25- وفي حياتي الوظيفية الطويلة كموظف في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين قبل تقاعدي منذ نحو 10 سنوات، تعاملت مع أوضاع إنسانية مؤلمة كثيرة. وذكرياتي عن معاناة لاجئي القوارب الفييتناميين مازالت حية. ولكن ما سمعته عن التجارب

المروعة للرجال والنساء والأطفال الذي عبروا خليج عدن في قوارب صيد مكتظة سعيا إلى الأمان في اليمن حجب تلك الذكريات.

26- وقد قيل لي إن صحفيا/مخرج أفلام فرنسيا أعد فيلما وثائقيا عن الأحوال غير الإنسانية للرحلة التي يقوم اللاجئون بها عادة بغية الوصول، أحياء أو موتى، إلى شواطئ اليمن. وكان مخرج الأفلام في الرحلة التي أعد الفيلم عنها. ولم يحدث أن شاهدت الفيلم ولكنني تحدثت مع بعض الباقين على قيد الحياة بعد رحلات مماثلة. وكان الاستماع إليهم تجربة مؤلمة. وقد أوضحوا لي كيفية إرغامهم على الجلوس في صفوف على متن قارب صغير، ضاغطين ركبهم على صدورهم، دون وجود أي حيز حركة لهم طوال الرحلة بأكملها. كما يفرض الحظر التام على الحركة على متن القارب لضمان الأمان بالنظر إلى أن أي حركة مفاجئة قد تخل بتوازن القارب وتتسبب في غرقه. وفي ظل عدم وجود أي بديل آخر، يتعين على الركاب تلبية نداء الطبيعة وهم جالسون في أماكنهم. وتستغرق الرحلة 36 ساعة في المتوسط. وكان من الصعب علي تخيل الكيفية التي يتمكن بها أكثر من 100 شخص على متن قارب مكتظ، لا يصلح لاستيعاب حتى نصف هذا العدد، من البقاء على قيد الحياة بعد مثل هذه الرحلة في بحر متلاطم الأمواج، وفي ظلام الليل الدامس معظم الوقت. وقد ذكر لي أن معظم الأشخاص الذين يصلون بعد مثل هذه الرحلات غير الصحية، التي يكدسون خلالها كالسردين، يصابون بأمراض جلدية خطيرة ويضطرون إلى البقاء منبطحين على وجوههم على الشاطئ لكي يستردوا ببطء قدرتهم على بسط سيقانهم.

27- وفضلا عن الأوضاع على متن القارب، فإن الرحلة ذاتها بالغة الخطورة بسبب ظروف البحر الهائج. ويموت كثيرون في البحر عندما تغرق قواربهم. وكثيرون غيرهم يلقي بهم أفراد أطقم القوارب عديمو الرحمة من على ظهر القارب في حالة حدوث اختلافات في الرأي أو مشاحنات بينهم وبين الركاب، أو إذا لم يطع الركاب أوامرهم، أو إذا بكي أطفالهم أو أحدثوا ضجيجا قد يلفت انتباه قوارب الدورية القريبة. ويدفع كثيرون من على ظهر القارب قرب الشواطئ اليمنية بسبب خوف المهربين من أن تقبض عليهم قوارب الدورية.

28- ونتيجة لكل هذه المخاطر، فإن من بين الأشخاص البالغ عددهم 000 43 – معظمهم من الصوماليين ولكن بينهم بعضهم الإثيوبيين أيضا – الذين وصلوا في 850 قاربا إلى اليمن حتى أوائل كانون الأول/ديسمبر 2008، توفي أكثر من 380 شخصا في البحر وفقد عدد آخر قدره 360 شخصا. وفي عام 2007، مات في البحر أو فقد نحو 400 1 شخص من الأشخاص الذين وصلوا إلى اليمن على متن القوارب والبالغ عددهم 000 29 شخص، ومعظمهم من الصوماليين أيضا.

29- والواقع أن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين أبلغت، في اليوم الأخير من فترة إقامتنا في اليمن، أي يوم 2 كانون الأول/ديسمبر، عن غرق ما لا يقل عن 20 شخصا صوماليا،

مع فقدان اثنين، عندما أجبر طاقم قارب يحمل 115 شخصا الركاب على القفز من على ظهر القارب في المياه العميقة قرب شواطئ اليمن. وقد بلغت مشكلة الأشخاص الذين يموتون في البحر على هذا النحو ويجرفهم التيار إلى الشاطئ حجما بالغ الكبر دفع المفوضية إلى التدخل لدى السلطات اليمنية لمنح مدافن في ثلاثة مواقع مختلفة.

30- وعندما تحدثت مع اللاجئين عن مخاطر الرحلات بالقوارب وسألتهم عما إذا كانوا سينصحون زملاءهم وأقاربهم في الوطن بالمخاطرة بالقيام بمثل هذه الرحلة للمجيء إلى اليمن، لم أفاجأ بأن كثيرين قالوا إنهم سيفعلون ذلك، باستثناء لاجئة واحدة قالت إنها لن تطلب من ابنتها، التي تركتها وراءها، أن تسلك هذا السبيل للفرار. فقد كانت هذه أشد تجربة مؤلمة في حياتها. وذكر لي معظم اللاجئين أسبابا لفرارهم مماثلة للأسباب التي ذكرها اللاجئون الذين فروا إلى كينيا، وهي انعدام الشعور بالأمان على الحياة في الصومال (كان معظمهم أيضا من مقديشو)، وفقدان أفراد الأسرة المقربين، وفقدان أو انعدام سبل كسب الرزق، وعدم توافر الغذاء أو ارتفاع تكلفته، الخ. وأبلغتني امرأة حديثة الوصول، وهي تصف حالتها عندما كانت تعاني آلام الوضع في الصومال، أنها انتظرت أكثر من 70 ساعة توافر فرصة للخروج من بيتها للحصول على مساعدة طبية، ولكنها لم تتمكن من القيام بذلك بسبب النزاع المسلح المتأجج في حيها طوال ذلك الوقت. ونتيجة لذلك ولدت في البيت دون أي مساعدة. ولحسن الحظ بقي الطفل على قيد الحياة، ولكنها لم تتمكن، طوال 70 ساعة أخرى، من الخروج لجلب غذاء لنفسها. وأخيرا قررت أن تفر من البلد وتترك الطفل مع جدته.

31- ويقدم ما ذكر أعلاه صورة بليغة عن ظروف الحياة، الباعثة على اليأس، في الصومال اليوم. فانعدام الشعور بالأمان على الحياة، والافتقار إلى الغذاء والخدمات الطبية والتعليم وكذلك، وهذا أهم، انعدام فرص كسب الرزق، هي التي تدفع الصوماليين إلى الفرار من بلدهم. وعندما يتذكر المرء أن هذا متواصل بالنسبة لعامة الناس منذ قرابة عقدين، يمكن أن يفهم المرء مدى يأسهم.

32- بيد أنه كان هناك أيضا جانب أكثر إشراقا لرحلتي إلى اليمن. ويتعلق هذا بكرم حكومة اليمن الذي لم يقتصر على قبول الصوماليين كلاجئين بصفة مبدئية، مما يكفل لهم الإقامة القانونية في البلد إلى أن تتغير الظروف، وإنما تضمن أيضا تعاونها مع الأمم المتحدة في تحقيق إمكانية تحمل حياة اللاجئين قدر الإمكان. وبالنظر إلى حقيقة أن اليمن ليس بلدا غنيا بالموارد وأنه هو نفسه بلد نام، فإن هذا الكرم جدير بكل الثناء. وقلما لقيت، في حياتي الوظيفية الطويلة في مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مثل هذا القبول الودي للاجئين من جانب السلطات. ولا يعني هذا طبعا أن اللاجئين الصوماليين في اليمن لا يواجهون مشاكل متعلقة بالحماية. وسوف أشير إلى هذه المشاكل في توصياتي.

33- وفي لقاءاتي مع نائب وزير الخارجية، على مثنى حسن، ونائب وزير حقوق الإنسان، علي صالح تيسير، ومع زملائهما، أعجبت بما أعربوا عنه من اهتمام باللاجئين الوافدين من الصومال وتعاطف معهم. وبينما أكدوا لي من جديد سياسة حكومة اليمن المتمثلة في قبول اللاجئين واستضافتهم قدر إمكانها، فإنهم طلبوا مني أيضا أن أنقل إلى المجتمع الدولي مناشدتهم إياه تحقيق مزيد من تقاسم الأعباء في هذا الصدد.

34- وسرني أيضا أن علمت أن اللاجئين الصوماليين في اليمن يتسنى لهم الالتحاق دون قيود بجميع المؤسسات التعليمية وأن الحكومة وفرت للطلاب الصوماليين نحو 150 منحة دراسية للدراسة في الجامعات والمدارس الثانوية اليمنية خلال السنة 2009/2008. ومن ناحية أخرى، أضاف نائب وزير الخارجية أن حكومته ترجو ممتنة توفير الدعم الدولي اللازم لتلبية الاحتياجات الصحية للاجئين الصوماليين في اليمن والتصدي لحالة البطالة التي يعانون منها.

35- وقال الدكتور مثنى، وهو يشركني في آرائه بشأن الحالة في الصومال، إنه ما لم تعالج الأسباب الجذرية للنزاع، فلن يكون من الممكن تحسين حالة حقوق الإنسان، وأشار إلى أن انسحاب القوات الإثيوبية دون وجود بديل سيؤدى إلى تفاقم الحالة.

36- وأشار الدكتور مثنى أيضا إلى مسألة وضع القرصنة التي يرى أنها تساعد على التركيز من جديد على الصومال. وقال إنه يعتقد أن الدول الكبرى التي تمتلك أساطيل تجارية تعبر خليج عدن يمكنها أن تساعد في تحقيق الاستقرار لا في المياه الصومالية فقط وإنما أيضا في البلد. وهو يرى أن القرصنة طريقة سهلة للحصول على المال. ولعل القراصنة، بمساعدة القرويين الصوماليين بهذا المال، يحصلون على الدعم من السكان.

37- وذكر، ضمن أمور أخرى، أن قيام الدول الغربية بصيد الأسماك غير المشروع وإلقاء النفايات السمبة في المياه الصومالية يثير غضب الصوماليين. وهو يعتقد أن دوريات سفن حلف شمال الأطلسي في خليج عدن تؤثر أيضا تأثيرا ضارا على أنشطة صيادي الأسماك اليمنيين وعلى وصول قوارب اللاجئين. فصيادو الأسماك يفقدون إيراداتهم والقوة الدولية تحتجز الكثير من القوارب التي تنقل للاجئين. واقترح علي أن أحاول إقناع جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بأن تسهم البلدان الخليجية، مثل المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة وعمان والبحرين والكويت، في مساعدة اللاجئين بأن توفر لهم المنح الدراسية والرعاية الصحية وفرص العمل.

رابعاً- معلومات عن حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الصومال مجمعة من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية

38- للحصول على مزيد من المعلومات عن الحالة في الصومال، تشاورت أيضا مع موظفي الأمم المتحدة المعنيين، والمنظمات غير الحكومية المعنية، بالصومال، وقرأت التقارير الدورية لهؤلاء الموظفين وهذه المنظمات. وعلى أساس هذه المشاورات والتقارير، جمعت فيما يلي بعض المعلومات الإضافية المتعلقة بحقوق الإنسان في الصومال. وقد أكد معظم اللاجئين الذين تحدثت معهم في اليمن وكينيا صحة هذه المعلومات.

ألف- انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني بوجه عام

39- يتواصل اتسام حالة حقوق الإنسان في الصومال بالعنف العشوائي والهجمات المتواترة ضد المدنيين، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي للمدافعين عن حقوق الإنسان والتوقيف الاستبدادي للصحفيين وقتلهم خارج نطاق القضاء، بالإضافة إلى أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. وفي حين أن قسما كبيرا من قوات المعارضة المتجمعة في إطار التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال وافق على نبذ العنف، فإن بقية جماعات المعارضة، وهي الجماعات المعروفة بفصيل أسمرة من التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال والجماعة المسماة حركة الشباب، كثفت تمردها. ونتيجة لذلك، مافتئت الهجمات والهجمات المضادة بين الفصائل المتحاربة، وهي قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية من ناحية، ومتمردو حركة الشباب من الناحية الأخرى، تتسبب في زيادة العنف وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية والقانون الإنساني، وبصفة خاصة منذ نيسان/أبريل 2008.

40- وأعرب بيان مشترك أصدرته، في تشرين الأول/أكتوبر 2008، 52 منظمة غير حكومية معنية بالصومال عن القلق إزاء تأثير العنف المتزايد على الأزمة الإنسانية. وبالإضافة إلى التشريد الواسع النطاق للسكان المدنيين، داخليا وخارجيا على السواء، وبصفة خاصة من مقديشيو، أورد البيان أن عدد الأشخاص المحتاجين إلى معونة عاجلة زاد بنسبة 77 في المائة منذ بداية عام 2008 بسبب تضافر عوامل انعدام الأمن البالغ الشدة والجفاف والارتفاع الحاد في أسعار الأغذية، وأن عددهم آنذاك كان نصف عدد سكان الصومال تقريبا (3.25 مليون شخص). وادعى البيان أيضا أن جميع أطراف النزاع مسؤولون عن استخدام القوة استخداما عشوائيا وغير متناسب، وأشار إلى أن الهجمات المتزايدة على العاملين في مجال تقديم المعونة قد زاد من إعاقة الجهود الإنسانية، وبصفة خاصة في الجنوب والوسط.

41- وأوردت منظمة العفو الدولية، في تقريرها المعنون "حالة انعدام الأمن القاتلة: الهجمات على العاملين في مجال تقديم المعونة والمدافعين عن حقوق الإنسان في الصومال" الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2008، أن 3.25 مليون شخص صومالي، أي 43 في المائة من السكان، سيحتاجون إلى غذاء حتى نهاية عام 2008 وأنهم أشد تعرضا للإصابة

بسوء التغذية والأمراض بسبب تصاعد الهجمات على العاملين في المجال الإنساني ومجال تقديم المعونة في جنوب ووسط الصومال، والتعليق اللاحق للبرامج الإنسانية هناك. وطبقا لما ذكرته منظمة العفو الدولية، فإنه جرى، في الأشهر التسعة الأولى من عام 2008 وحدها، قتل ما لا يقل عن 40 من العاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية والمدافعين عن حقوق الإنسان، وبصفة رئيسية في أعمال قتل استهدفتهم. وعزيت أغلب حالات القتل إلى أعضاء الجماعات المعارضة المسلحة والعصابات الإجرامية، وعزي عدد صغير منها إلى المليشيات المرتبطة بالحكومة الاتحادية الانتقالية أو القوات الإثيوبية. وكدليل على خطورة الحالة، يمكن أيضا ذكر أنه تم إغلاق عدد كبير من مهابط الطائرات في جنوب وسط الصومال، مما أوجد صعوبات فيما يتعلق بحركة الجميع، بمن فيهم العاملون في مجال تقديم المعونة.

42- وطبقا لما جاء في تقرير صادر عن مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في تشرين الأول/أكتوبر 2008، فإنه، مع تواصل الاشتباكات المسلحة بانتظام في مقديشو بين المتمردين وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية المدعومة من القوات الإثيوبية، كانت هناك أيضا، طبقا لتقارير حديثة، زيادة في الهجمات المستهدفة لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، زعم أنها دفعت القوات الأوغندية إلى الانتقام بإطلاق نيران المدفعية عشوائيا على الأحياء السكنية. ويجدر التذكير بأن المتمردين كثيرا ما يستخدمون المدنيين كدروع بشرية ويسيئون استعمال الأحياء المدنية والمنشآت المدنية كقاعدة لهجماتهم.

43- وأشار تقرير آخر إلى اكتشاف مقابر جماعية في بيليت وين، وهي مدينة مهمة في جنوب وسط الصومال. وهوية وعدد الضحايا المدفونين في المقابر وكذلك هوية المرتكبين المزعومين غير معروفة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان مهبط الطائرات في بيليت وين مغلقا أمام الرحلات الجوية للأمم المتحدة، و لم يتمكن موظفوها من الوصول إلى المنطقة للتحقق من صحة المزاعم. وأشير أيضا إلى ورود تقارير مفادها أن جل الأشخاص الذين شردوا داخليا إلى المناطق المجاورة في تموز/يوليه قد عادوا إلى ديارهم مع انسحاب القوات الإثيوبية من بيت وين في تشرين الثاني/نوفمبر 2008.

باء – انتهاكات حقوق الإنسان فيما يتعلق بفئات معينة

44- **الحق في الحياة وفي السلامة البدنية:** انتهاكات هذين الحقين الأساسيين مرتبطة، كما هو واضح، بالنزاع المسلح المستمر. ويتهم كل من الجانبين المتحاربين الجانب الآخر بارتكاب الانتهاكات، ومن الصعب التحقق من الجانب الذي يرتكبها بالنظر إلى عدم وجود تمثيل لأي منظمة دولية معنية بحقوق الإنسان على أرض الواقع. وما مقتل 20 امرأة إثر انفجار قنبلة مزروعة على جانب طريق في مقديشو ومقتل أكثر من 40 مدنيا على متن حافلتين على الطريق بين أفغوي ومقديشو يوم 18 آب/أغسطس سوى حادثتين رهيبتين تذكران بحالة حقوق الإنسان، الباعثة على اليأس، في الصومال، والتي لا يمكن التحقق منها على نحو مستقل. وقد أنكر كل من الجانبين أي مسؤولية له في هذا الصدد.

45- ومن ناحية أخرى، يجب إضافة أن النزاع المسلح ليس السبب الوحيد لهذه الانتهاكات. فانتهاكات حقوق الإنسان يرتكبها أيضا الجنود وأفراد الشرطة وأمراء الحرب وزعماء العشائر وغيرهم. بيد أن المسؤولية في هذا الصدد يجب أن تقع على عاتق الحكومة بالنظر إلى أنها تتولى المسؤولية الرئيسية عن إنفاذ القانون والعدالة.

46- وفي غياب حماية حكومية فعالة، فإن أعمال القتل والاغتيال والاختطاف والإصابة بالجروح، التي يرتكبها المتمردون أو العناصر الإجرامية أو الأشخاص الذين لديهم دوافع شخصية/خاصة يسعون إلى تحقيقها، متفشية أيضا بشكل جائح تماما. وفيما يلي بعض أمثلة هذه الأعمال:

- يواصل المتمردون استهداف المدنيين ذوي الصلات أو الصلات المفترضة مع المؤسسات الاتحادية الانتقالية ومع نشطاء حقوق الإنسان. والنساء، فيما يبدو، مستهدفات بشكل خاص. وبالنظر إلى أنه يجري استخدام أسلحة ضئيلة الدقة لشن الهجمات، فإن المارة كثيرا ما يسقطون ضحايا.

- بلدة بيداوا، التي تلي مقديشو من حيث الأهمية منذ أن أقيم فيها مقر البرلمان الاتحادي الانتقالي، أصبحت، على الرغم من أنها مازالت نظريا تحت سيطرة الحكومة الاتحادية الانتقالية، محفوفة بالمخاطر في الأشهر الأخيرة بالنظر إلى ما أوردته التقارير عن إعادة تجمع المتمردين عند أطرافها. وفي الأسبوع الأخير من تشرين الأول/أكتوبر، قتل ما لا يقل عن شخصين مدنيين وأصيب أربعة أشخاص بجروح في هجومين منفصلين على مسؤول الأمن الإقليمي التابع للحكومة الاتحادية الانتقالية وعلى قافلة عسكرية كانت تمر في منطقة شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، بينما أصيب ما لا يقل عن 13 مدنيا إصابات بالغة عندما أطلق المتمردون عدة قذائف هاون على مناطق مأهولة بالسكان في البلدة يوم 4 تشرين الأول/أكتوبر 2008.

- في 25 تشرين الأول/أكتوبر، قتلت دنيا شيخ دون، رئيسة الفرع المحلي لمنظمة تنمية قدرات المرأة (IIDA)، وهي منظمة للنهوض بالمرأة، ومدافعة محلية عن حقوق المرأة ومناضلة ضد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، في بلدة غوريل على أيدي مسلحين مجهولين.

- في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، قتلت مريم "دابايار" عدن محمد، رئيسة المنظمة النسائية لمنطقة باي، في بيداوا على أيدي مسلحين مجهولين. وفي عطلة نهاية الأسبوع السابقة، عندما قتلت رئيسة منظمةIIDA في منطقة غوري-سيل مودوغ في وسط الصومال، كان القلق يساورها خشية أن تلقى هي أيضا المصير نفسه.

- زعم أن ثلاثة مسلحين مجهولي الهوية في ميركا هاجموا مركبة تابعة لمنظمة غير حكومية يوم 15 تشرين الأول/أكتوبر وقتلوا السائق وأصابوا ثلاثة موظفين بجروح.
- في مدينة بيليت بين الخاضعة لسيطرة اتحاد المحاكم الإسلامية، قتل مسلحان مجهولان رئيس المجلس الإقليمي لحكماء هيراي، داكار هيرسي هوشو، يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر. وأدى الحادث إلى تظاهرات عنيفة في الشوارع وإغلاق المتاجر في البلدة.
- في كانون الأول/ديسمبر، بعد إعلان انسحاب القوات الإثيوبية، قتل مسلحون مجهولون أربع نساء على الأقل بدعوى أنهن كانت لهن علاقات مع جنود إثيوبيين.

47- **حرية التعبير**: يتواصل تعرض الصحفيين في جميع أنحاء الصومال، بما في ذلك "بونتلاند" و"أرض الصومال"، لتهديدات وأعمال ترهيب خطيرة من جانب كل من السلطات والجماعات المعارضة المسلحة. وفي منطقة جنوب الوسط، تحاول أطراف النزاع، على ما يبدو، منع الصحافة من الإبلاغ عن أي شيء قد ترى أنه ضار بمصلحتها أو في صالح خصومها. وتلجأ السلطات في هرجيسا، على ما يبدو، إلى تدابير إدارية وأعمال توقيف واحتجاز تعسفية لعرقلة عمل الصحفيين، وهناك بعض الأمثلة على اتخاذ تدابير، والقيام بأعمال، من هذا القبيل تمس الصحفيين قبل الانتخابات.

48- وشدد التقرير السنوي للاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين لعام 2008 على أن جنوب الصومال، بالرغم من التناقص في حالات قتل الصحفيين في الصومال في عام 2008 بالمقارنة بالعام السابق، لا يزال أخطر منطقة بالنسبة للصحفيين الذين يريدون العمل على نحو مستقل. فقد اغتيل صحفيان في كيسمايو وأفلت الجناة من العقاب تماما. وصدم اغتيال نائب رئيس الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين، ناسته ضاهر فرح، جميع العاملين في وسائط الإعلام في الصومال. وأفادت تقارير بأنه جرى، في "أرض الصومال"، توقيف 30 من الصحفيين وموظفي وسائط الإعلام وإطلاق سراحهم دون محاكمة. وتلقى أكثر من 30 صحفيا تهديدات بالقتل. وفي كثير من هذه الحالات، وجه التهديدات أشخاص زعم أنهم تصرفوا بناء على موافقة من سياسيين.

49- **العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس**: جرى العرف على أن هذه الانتهاكات قلما يبلغ عنها. بيد أن بعض المنظمات غير الحكومية التي تتعاون مع ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس أوضحت للأمم المتحدة أن هذا النوع من العنف ترتكبه على أساس يومي السلطات المسيطرة المختلفة، في إطار النزاع، كما يحدث أثناء عمليات التطويق والتفتيش أو في ظروف أخرى، وكثيرا ما يحدث هذا في مخيمات المشردين داخليا. وتتأثر النساء والفتيات تأثرا مضاعفا، بالنظر إلى أنه لا يوجد نظام فعال

لإقامة العدل وتقديم الدعم يمكنهن اللجوء إليه ولأن الآليات التقليدية لتسوية النزاعات على مستوى العشائر لا توفر لهن الحماية الضرورية. والسبب في هذا هو أن العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس يعاملان على أنهما نزاع مدني أكثر منهما مسألة جنائية في الصومال.

50- وثمة مثال رهيب على العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس هو رجم شابة حتى الموت، زعم أنها مراهقة، يوم 27 تشرين الأول/أكتوبر في ستاد فيكو في كيسمايو، وقد وفرت لهذا الحدث تغطية دولية في وسائط الإعلام. وكانت المحكمة المحلية قد حكمت على الشابة بالإعدام بتهمة الزنا تطبيقا للشريعة الإسلامية. وأوردت تقارير أن الضحية، التي اغتصبها ثلاثة رجال زعم أنهم مرتبطون باتحاد المحاكم الإسلامية، كانت مريضة عقليا. وأشير إلى أنه، أثناء التنفيذ العلني للإعدام، قتل مشاهدان، أحدهما طفل، وأصيب ثلاثة مشاهدين بجروح عندما أطلق ضابط شرطة النار. وأوردت تقارير أن الضحيتان الآخرين كانا قد حاولا إيقاف عملية الرجم.

51- **الحق في التعليم**: نتيجة للنزاعات المسلحة التي استمرت قرابة عقدين من الزمن، تأثر قطاع التعليم في الصومال تأثرا شديدا، وأغلقت معظم المؤسسات التعليمية، غير المدارس الدينية، وبصفة خاصة في المناطق التي يمزقها النزاع. بيد أن الصوماليين تمكنوا من إقامة نظام مدرسي مستقل في أماكن كثيرة، يوفر للأطفال فرصة للحصول على التعليم الأساسي. غير أن هذه المؤسسات استهدفها أيضا، في العامين الماضيين، طرفا النزاع على السواء. فقد أوردت التقارير أن قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية أغلقت، في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2008، 34 مدرسة، بما في ذلك 7 جامعات، لأسباب أمنية، مما حال دون انتظام نحو 30 000 طالب في الدراسة. والحقيقة التي مؤداها أن نائب رئيس وزراء الصومال اضطر إلى إدانة عمليات الإغلاق هذه علنا توضح أيضا الافتقار إلى التنسيق بين مختلف فروع الحكومة التي ينبغي أن تعمل بروح فريق متناغم.

52- **الحق في الرعاية الصحية**: مع تزايد أعداد السكان المحتاجين، وانعدام الأمن الغذائي المزمن، والمعدلات المرتفعة لسوء التغذية المتوطن، تزايد العبء الواقع على الخدمات الصحية الأساسية والطلب على هذه الخدمات في نظام صحي متداع فعلا ذي مستويات بالغة الانخفاض للتغطية بالخدمات ومؤشرات صحية سيئة. وتفشيات الأمراض السارية، بما فيها الكوليرا والتهاب السحايا والحصبة، متواترة الحدوث بسبب الأحوال غير الصحية، ومحدودية تيسر مياه الشرب المأمونة، وأجهزة المناعة الضعيفة بسبب سوء التغذية، والضائقة المعيشية العامة. وقد سلط تحليل الحالة الوارد في وثيقة النداء الموحد للأمم المتحدة من أجل الصومال لعام 2008، وبصفة خاصة فيما يتعلق بمنطقتي الجنوب والوسط وبالمشردين داخليا في الشمال، الضوء على أحوال الرعاية الصحية الحرجة. وفي حين أن المستشفيات العامة تدمرها الحرب وأنها لا تؤدي عملها أو قلما تؤديه، فإن قطاعا كبيرا من السكان لا يمكنه تحمل

تكاليف الرعاية الطبية في العيادات الخاصة المحدودة. والمساعدات الدولية تعوقها أيضا الحالة الأمنية المتدهورة وصعوبة الوصول إلى المواقع. وكثيرا ما يجري استهداف المنظمات الإنسانية العاملة في الصومال، مثل منظمة "كير" ومنظمة أطباء يلا حدود. وقد قتل ثلاثة من موظفي منظمة أطباء بلا حدود عمدا في كيسمايو في أوائل عام 2008. وكما أوصيت في تقريري السابق، يجب إحياء وتجديد المستشفيات والخدمات الطبية التي تديرها الحكومة من أجل تزويد السكان بالخدمات الطبية التي هم في أمس الحاجة إليها.

53- **حقوق الأقليات:** ممارسة التمييز والإيذاء ضد الأقليات والفئات الضعيفة مستمرة بلا هوادة. والأقليات الصومالية مثل رير حمر/البنادر وميدغان (غبوي) وتومال، وبصفة خاصة السكان المنتمين إلى أقلية جرير/البانتو الأفريقية، التي جرى تقليديا التمييز ضدها في المجتمع الصومالي، يتواصل تعرضها لأعمال الإيذاء وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب أصلها الإثني. وخلال نظام سياد بري، كان نائب الرئيس من أقلية تومال الإثنية، وكان هناك انطباع بأن الأقليات تتمتع بقدر من الحماية. بيد أنه عندما انهار النظام وحلت حماية العشائر محل حماية الدولة، تمكنت العشائر الأقوى من إنشاء آليات الحماية الخاصة بها وتركت عشائر الأقليات الأضعف بلا حماية فعلا. وأثر القتال في منطقتي الجنوب والوسط تأثيرا ضارا على قدرة أفرادها على كسب الرزق كعمال زراعيين وعمال تعدين وعشابين وصيادين، وهي حرفهم التقليدية.

جيم- حالة حقوق الإنسان في "بونتلاند"

54- أصبحت الحالة في "بونتلاند" أكثر تقلبا في الأشهر الأخيرة السابقة للانتخابات. ومن الأمثلة في هذا الصدد:

- قتل مدني وأصيب آخر بجروح مساء يوم 24 تشرين الأول/أكتوبر عندما أطلقت شرطة "بونتلاند" النار على حافلة صغيرة عامة في بوساسو. وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر، فجر شخصان انتحاريان سيارات عند مقر خدمات أمن "بونتلاند" في بوساسو فقتلا ضابط شرطة وأصابا خمسة آخرين بجروح. ومع أن الهجوم تزامن مع هجوم في هرجيسا (انظر أدناه)، فإن مكاتب الأمم المتحدة لم تستهدف.
- في إطار العنف الجاري بين العشائر والذي يؤثر على مدينة غالكايو، قتل مسلحان مجهولان رجل أعمال من شمال غالكايو يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر 2008.
- هاجمت قوات أمن "بونتلاند" سفينة قرصنة قبالة السواحل الصومالية يوم 12 تشرين الأول/أكتوبر فقتلت قرصانين مفترضين وأصابت أربعة بجروح. واستولت قوات الأمن على السفينة في النهاية، بعد محاولة ثانية لتحريرها، في

14 تشرين الأول/أكتوبر. وذكر أن أفراد الطاقم لم يصابوا بأذى. وأعلنت سلطات "بونتلاند" أنه سيجري اتخاذ إجراءات قضائية ضد القراصنة.

دال- حالة حقوق الإنسان في "أرض الصومال"

55- في أحد أسوأ الحوادث، هاجمت حركة الشباب مجمع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هرجيسا يوم 29 تشرين الأول/أكتوبر، حيث قتلت أربعة أشخاص، بمن فيهم موظفان وطنيان من موظفي الأمم المتحدة، وأصابت 10 أشخاص بجروح خطيرة. وكان هذا الهجوم واحدا في سلسلة هجمات منظمة في "أرض الصومال" و"بونتلاند"، استهدفت أيضا القصر الرئاسي والبعثة الدبلوماسية الإثيوبية في هرجيسا ومقر خدمات أمن "بونتلاند" في بوساسو. ونتيجة لذلك، تعين على الأمم المتحدة نقل جميع الموظفين الدوليين خارج "أرض الومال" إلى أن تتسنى إعادة تقييم الحالة. وفي "بونتلاند"، تم أيضا تخفيض عدد الموظفين. ومنذ وقوع الهجوم، عطلت جميع العمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان داخل الصومال و لم تكن قد استؤنفت في وقت إعداد هذا التقرير.

67- وعلى صعيد أكثر إيجابية، أصدر رئيس "أرض الصومال"، ضاهر ر. كاهين، عفوا عن 815 سجينا محتجزين في سجون في مناطق مختلفة في البلد، بما فيها سجن ماندهيرا المركزي، وأطلق سراح 104 قصر وأعادهم إلى كنف أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

خامسا- بعض التأملات في الولاية المتعلقة بالصومال

57- من الواضح أن النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان والقانون الإنساني في الصومال من أكثر النظم إثارة للجدل في العالم. فقد أدت النزاعات المسلحة التي دامت نحو عقدين من الزمن، وما ترتب عليها من غياب للقانون والنظام، إلى ثقافة إفلات من العقاب. ونتيجة لذلك، يعاني المواطنون من كارثة من أطول الكوارث الإنسانية وأقساها في العالم. والحماية الوحيدة التي يمكنهم التماسها هي الحماية التي يوفرها الهيكل العشائري التقليدي، الذي لا يوفر حماية كافية من أشد الانتهاكات والتجاوزات خطورة، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالضحايا المنتمين إلى أقلية.

58- وفي هذا السياق، كثيرا ما تساءلت عما إذا كان لي مجال كبير لأداء دور هادف بصفتي الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال. ويضاعف من صعوباتي فرض قيود على السفر لأسباب أمنية. كيف يقيم المرء الحالة على أرض الواقع تقييما فعالا من غير أن يزور البلد ويتحدث مع الناس؟ وكانت هناك، بالتالي، أوقات شعرت فيها بالإحباط وسألت نفسي عما إذا كنت أضيف أية قيمة في هذا الصدد. وحتى إذا تمكنت من زيارة بعض أجزاء البلد، كما فعلت خلال بعثتي السابقة، فإلى من أتوجه بشواغلي وأتقدم بتوصياتي في ظل عدم وجود حكومة مركزية فعالة ومستقرة؟ وإلى من أوجه "المساعدة التقنية

للصومال"، وفقا للولاية التي كلفني بها المجلس، في الوقت الذي لا تمارس فيه الحكومة الانتقالية سوى سلطة محدودة؟ ومع من أناقش متطلبات "المساعدة التقنية" في الوقت الذي لا يمكنني فيه أن أتحدث مع السلطات المعنية في البلد بسبب تعذر اتصالي بكثير منها، إلا بطريقة عابرة؟ أعتقد أن دور خبير مستقل في الصومال لن يكون فعالا إلا عندما تكون هناك حكومة فعالة على أرض الواقع. وآمل ألا يكون ذلك اليوم بعيدا، بالنظر إلى الدلائل الباعثة على الأمل التي تلوح في الأفق.

59- وأرى أن للخبير المستقل دورا حفازا يتعين القيام به وذلك بتزويد المجتمع الدولي برؤية أشد دقة للواقع المر في الصومال لكي يحيط علما بهذا الواقع وينظر في اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهته. وإذا كان بمقدوري أن أسهم ولو بقدر ضئيل في تغيير وضع "الأزمة الإنسانية المنسية أكثر من غيرها"، الذي اكتسته الصومال، فسوف أشعر بأنني كنت مفيدا بعض الشيء.

60- وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن التقدير للدور القيم الذي تضطلع به أوساط المنظمات غير الحكومية، الوطنية والدولية على السواء، في استرعاء انتباه المجتمع الدولي إلى ما يمر به الشعب الصومالي من معاناة لا إنسانية وحرمان غير معقول. وتصدر المنظمات غير الحكومية الدولية، منذ بعض الوقت، تقارير تفصيلية ومناسبة التوقيت بشأن الحالة في الصومال. ومعظم هذه التقارير شديد الموضوعية وبناء للغاية. وتحتوي التقارير الحديثة لمنظمة رصد حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية على بعض التوصيات المفيدة لتحسين الحالة في الصومال. وأكدت منظمة رصد حقوق الإنسان من جديد في تقريرها الأخير "مخافة الكثير: جرائم الحرب وتدمير الصومال"، ضمن توصيات أخرى، ضرورة قيام مجلس الأمن ب" إنشاء لجنة تحقيق مستقلة ومحايدة للتحقيق في الجرائم الخطيرة وتحديدها والتوصية بمزيد من التدابير لتحقيق المساءلة". وهذه المنظمة غير الحكومية مقتنعة بأن البيانات ذات الصلة متوافرة وموجودة في المجال العام لدعم تحليل حالة حقوق الإنسان في الصومال، على الرغم من التحديات القائمة على أرض الواقع فيما يتعلق بالأمن والحصول على المعلومات الموثوق بها. وأود أن أسترعي انتباه جميع المعنيين إلى هذه البيانات.

61- وعلى الصعيد السياسي، أنا مقتنع بأن عملية السلام، التي استهلها الممثل الخاص للأمين العام للصومال، توفر أفضل فرصة لعودة السلام واحترام حقوق الإنسان إلى الصومال. وقد قطعت العملية شوطا طويلا في الأشهر الستة الأخيرة ويجب عدم السماح بأن تفقد زخمها. ومن ثم، فإن هناك حاجة ملحة إلى ضمان تنفيذ ومتابعة مختلف جوانب اتفاق جيبوتي.

62- وقد أسعدني أن أشارك في عملية متابعة اتفاق جيبوتي. وفي محادثاتي مع أعضاء اللجنة الرفيعة المستوى في جيبوتي، بما في ذلك محادثاتي مع الجانبين كليهما، شعرت بأملهم الجياش في أن ينتهي ليل المعاناة المظلم الطويل عاجلا وليس آجلا. بيد أنه يجب عليهم هم،

كما أبلغتهم، الاضطلاع بالدور الرئيسي لضمان أن تفضي عملية العدالة والمصالحة إلى اعتماد آليات فعالة لتقديم المسؤولين عن أخطر انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني إلى العدالة، وضمان سيادة القانون. وفي هذا الصدد، فإنهم سيحتاجون طبعا إلى الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

63- وسيلزم الدعم أيضا من أجل إعادة بناء المؤسسات التي دمرتها الحرب. وسيكون من المهم أن يرسخ في أذهان جميع المعنيين أن القدرة الكافية في مجال حقوق الإنسان جزء لا يتجزأ، على قدم المساواة مع الأمن والمالية والشؤون الخارجية، من حكومة فعالة. كما ستحتاج المؤسسات الوليدة الأخرى، مثل وكالات إنفاذ القانون والسلطة القضائية والقوات المسلحة، إلى بناء قدرة كافية في مجال حقوق الإنسان.

64- وبالإضافة إلى ذلك، فإنه سيتعين بناء أو تعزيز قدرة الهياكل المستقلة، مثل منظمات المجتمع المدني، لكي تتمكن من أن ترصد على نحو مستقل حالة حقوق الإنسان. ويرتبط هذا ارتباطا جوهريا بالعملية الدستورية، التي ينبغي أن توفر أساس هيكل وطني وأساس مشاركة المجتمع المدني.

65- وأنا أتفق مع وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في تقييمها الذي مؤداه أن جميع المنظمات والوكالات المحلية المعنية على نحو مباشر أو غير مباشر بحماية حقوق الإنسان ستحتاج – إلى أن يجري إنشاء آليات وطنية ومحلية فعالة لرصد حقوق الإنسان وحمايتها وتعزيزها، وإلى أن يكفل وجود دولي كاف على أرض الواقع – إلى إقامة شراكات للاضطلاع على نحو موضوعي برصد حالة حقوق الإنسان وتزويد الحكومة والمعارضة بالدعم اللازم لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وقد ذكرت هذه المنظمات والوكالات عن حق، أثناء المؤتمر التحضيري المذكور أعلاه الذي عقد في جيبوتي في 21-22 تشرين الثاني/نوفمبر 2008، أن أي عملية سلام، مهما كانت طموحة، لن تنجح إذا لم توفر حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والعدالة، والمصالحة. والهدف الأخير لا يمكن تحقيقه على نحو فعال إلا إذا جرى التحقيق في الانتهاكات السابقة وتوفير العدالة للضحايا.

66- وفي هذا السياق، سيتعين على المجتمع الدولي ضمان أن تتضمن أي مشاركة دولية مستقبلية في الصومال، سواء كانت عن طريق حفظ السلام أم عن طريق إعادة التعمير والتنمية، عنصر حقوق إنسان. ويجب أن تتضمن أي مساعدة تقدم إلى حكومة الوحدة شرطا مسبقا مؤداه أنها يجب ألا تقوم فقط بإنشاء آليات مؤسسية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وإنما أن تقوم أيضا ببذل الجهود اللازمة لمساءلة جميع المسؤولين عن جرائم الحرب والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، في الماضي والمستقبل على السواء.

سادساً- التوصيات

67- في تقريري الشفوي، المقدم إلى الدورة التاسعة للمجلس في أيلول/سبتمبر **2008**، وجهت عددا من التوصيات إلى مختلف الأطراف المعنية بالأزمة الصومالية. ولا يزال معظم هذه التوصيات صالحا. بيد أنني سأضيف بعض التوصيات الجديدة على ضوء زيارتي الأخيرة إلى المنطقة وكذلك، بوجه أخص، على ضوء انتخاب الرئيس الجديد وإقامة البرلمان الموسع الجديد وإنشاء حكومة الوحدة الجديدة.

توصيات موجهة إلى حكومة الوحدة الجديدة

68- سيكون أمام الحكومة الجديدة، التي تم اختيارها من خلال عملية جيبوتي، تحديات هائلة، وأحد التحديات الأولى الرئيسية التي ستواجهها الحكومة هو ترسيخ نفسها في الصومال ومعالجة مسألة الأمن، بغية البناء على الخطوات التي اتخذها فعلا الرئيس الجديد. ويمكن أن تتضمن التوصيات ما يلي:

- جعل حقوق الإنسان أساس الانتقال؛ مع التركيز على حماية الأرواح.
- ضمان الأمن لإتاحة الحصول على المعونة الإنسانية؛ مع اتخاذ تدابير لإعادة فتح المدارس وتنمية الرعاية الصحية.
- ضمان أن يتوافر لجهاز الأمن الذي ينبغي إنشاؤه تدريب ملائم وهياكل مناسبة لمحاسبة الجناة وضمان احترامهم لحقوق الإنسان.

69- اقترحت في تقريري الأخير أن تسعى الحكومة بجدية إلى إعادة فتح المؤسسات التعليمية التي أغلقت لأسباب مختلفة؛ وأن تجدد المستشفيات والعيادات ومرافق الرعاية الصحية الحكومية الأخرى؛ وأن تعطي الانطباع بأنها تبذل جهودا جدية لتحسين القانون والحالة في المناطق الخاضعة لسيطرتها. ولهذه الغاية، ينبغي أن تقوم الحكومة، على سبيل المثال، بضمان صرف رواتب العاملين في الشرطة في الوقت المناسب، التي يمثل عدم صرفها على هذا النحو مشكلة طال أمدها. ويشكل تعيين إدارة جديدة لمنطقة البنادر بداية جيدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جهود الرئيس الجديد والحكومة الجديدة لاجتذاب المزيد والمزيد من العناصر المتشددة إلى عملية السلام ستكون إشارة جيدة موجهة إلى الشعب. وينبغي أن يكون اتباع نهج شامل حقا السمة المميزة للحكومة، وتشجعني في هذا الصدد الخطوات الأولى التي اتخذها الرئيس.

70- فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق جيبوتي للسلام، يجب أن تكفل الحكومة مواصلة مختلف العمليات، التي بدأ تنفيذها فعلا، بعناية. ويجب مواصلة المناقشات التي استهلت بشأن آليات العدالة الانتقالية في مؤتمر جيبوتي لا من أجل إذكاء وعي الشعب بها فحسب وإنما

أيضا لتعزيز مشاركته في العملية. ويجب أن تناقش بصراحة تأثيرات القرار المتعلق بإمكانية إنشاء لجنة تحقيق دولية معنية بالانتهاكات السابقة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في الصومال والقرار المتعلق بالحاجة إلى إنشاء محكمة دولية لمحاكمة مرتكبي الانتهاكات الرئيسيين. وينبغي أن ترحب الحكومة رسميا بآراء الشعب بشأن هذه الأفكار. وتمثلت توصية رئيسية تضمنها تقريري الأخير في ضمان مشاركة الشعب في جهود صنع السلام وبناء السلام. ويوفر تنفيذ الأحكام المتعلقة بالعدالة والمصالحة في اتفاق جيبوتي فرصة جيدة للنظر في سبل ابتكارية في هذا الصدد.

71- ثمة تدبير متابعة آخر يلزم بخصوص اتفاق السلام هو بناء قدرات أعضاء البرلمان الموسع الجديد والحكومة الجديدة فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وأنا على يقين من أن وكالات الأمم المتحدة المعنية مستعدة لمعاونة الحكومة في جهودها في هذا الصدد.

توصيات موجهة إلى التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال

72- توصيتي الرئيسية الموجهة إلى التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال هي أن الالتزام الذي أبداه التحالف فيما يتعلق بالسلام والمصالحة في الصومال بقبوله اتفاق جيبوتي للسلام ينبغي متابعته من خلال مواصلة التحالف تعزيزه الفعال للاتفاق. والتحالف، بقيامه بذلك، لا يطمئن الشعب الصومالي فحسب وإنما يساعد أيضا آخرين، مثل فصيل التحالف الذي يتخذ من أسمرة مقرا له، على اختيار طريق السلام ونبذ العنف.

73- ينبغي أن يتخذ التحالف أيضا التدابير اللازمة لبناء أو تعزيز قدرة أعضائه على المشاركة البناءة في العمليات الرامية إلى وضع قوانين ملائمة وإنشاء مؤسسات مناسبة من أجل مجتمع أكثر استنادا إلى القانون وتوجها نحو حقوق الإنسان. وينبغي أن يلتزم التحالف بتعزيز قدرة حكومة الوحدة والبرلمان الشامل على تحسين حماية جميع المدنيين.

توصيات موجهة إلى الأمم المتحدة

74- يشارك عدد من هيئات الأمم المتحدة مشاركة متعمقة في التصدي للأزمة القائمة في الصومال. والمشاركة الأطول أمدا في هذا الصدد هي مشاركة مجلس الأمن. وفي السنوات الأخيرة، ناقش المجلس الحالة في الصومال في مناسبات كثيرة واعتمد قرارات مهمة. وفي تقريري الشفوي إلى الدورة التاسعة لمجلس حقوق الإنسان، قدمت إلى المجلس بعض التوصيات، ورؤيتي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والقانون الإنساني في الصومال على أنهما مرتبطان ارتباطا جوهريا بالعملية السياسية التي يقودها الممثل الخاص للأمين العام رؤية متواصلة. وتعزيزا لهذه العملية، لا أكون مبالغا إذا أكدت بشدة على أهمية توفير قوات لحفظ السلام/تحقيق الاستقرار في الصومال وفقا لما هو متوخى في اتفاق

جيبوتي. ومع تقديري للحذر الذي يتوخاه أعضاء مجلس الأمن عند التصريح بإرسال قوات قبل تحسن الأحوال الأمنية على أرض الواقع، فإنني أعتقد أن من الحكمة المخاطرة بالموافقة على طلب الطرفين في هذا الصدد لأن عددا ضخما من قوات كل من الحكومة والمعارضة، بالإضافة إلى العشائر الداعمة لكل منهما، انضمت معا في إطار اتفاق سلام. وإذا لم تغتنم هذه الفرصة، فمن المرجح أن الحالة ستزداد سوءا.

75- أشجع مجلس الأمن على النظر في الاقتراح الذي قدمته في تقريري الأخير، والذي أعد على شاكلة اقتراح سلفي واقتراح بعض المنظمات غير الحكومية بخصوص إنشاء لجنة تحقيق دولية أو آلية مماثلة للتحقيق في انتهاكات حقوق انسان والقانون الإنساني في الصومال (الانتهاكات التي ارتكبت في السنوات الأخيرة على الأقل).

76- فيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، أشيد بالتزام الممثل الخاص بالإسهام في إنهاء الإفلات من العقاب ومساءلة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأنا مقتنع، على أساس محادثاتي التي أجريتها مؤخرا مع أعضاء من الحكومة الاتحادية الانتقالية وعناصر من فصيل التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، الذي يتخذ من جيبوتي مقرا له، وبرلمانيين ولاجئين حديثي الوصول في كينيا واليمن، بأن شعب الصومال ضاق ذرعا بالحرب والدمار ويرغب رغبة حقيقية في عودة السلام. وإذا كان تفسيري صحيحا، فقد يكون هناك بعض الأمل في أن تصغي بقية جماعات المعارضة إلى الحجج الداعية إلى السلام. وحتى إذا لم تتجاوب، فإن هذه البادرة قد تكون مفيدة ولن تؤدي إلى فقدان أي شيء.

77- طلب مني اللاجئون في كل من كينيا واليمن إبلاغ الممثل الخاص برغبتهم في إدراجهم في عملية جيبوتي للسلام. ولذلك أوصي باتخاذ ترتيبات ملائمة لإصدار تراخيص سفر، بالاشتراك مع السلطات المختصة، لتمكين اللاجئين من المشاركة في اجتماعات عملية السلام خارج بلد اللجوء.

78- أود تقديم توصية إلى مجلس حقوق الإنسان، الذي يمكنه أن يؤدي دورا مهما في استرعاء انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة الرهيبة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في الصومال. وطبقا لهذه التوصية، يمكن للمجلس الدعوة إلى عقد دورة استثنائية بشأن حالة حقوق الإنسان في الصومال أو، على الأقل، حلقة نقاش في هذا الصدد. وقد وجهت مؤخرا رسالة خطية إلى عدد من المكلفين بولايات مواضيعية دعوتهم فيها إلى عقد اجتماع في إطار مخصص لهذا الغرض.

79- لا تزال التوصيات التي قدمتها إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين صالحة [2] . وأود أن أوصي بأن تقوم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمة الدولية للهجرة والمجتمع المدني، بتقديم مزيد من الملاحظات إلى حكومتي كينيا واليمن بخصوص الحاجة الملحة إلى مزيد من الأراضي لمواجهة زيادة محتملة في أعداد اللاجئين الذين يصلون إلى كينيا ولدفن جثامين الأشخاص الذين يموتون غرقا في مياه اليمن.

80- ينبغي أيضا أن تنظر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بالاشتراك مع الوكالات المعنية الأخرى، في القيام بحملات توعية بشأن مخاطر عبور خليج عدن على متن قوارب غير مأمونة. ولمعالجة الأسباب الجذرية للتهريب والاتجار باللاجئين القادمين على متن القوارب من مدينة بوساسو المرفئية في الصومال، يمكن كذلك أن تنظر مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في فتح مكاتب فرعية في المناطق الآمنة نسبيا في الصومال. ويمكن أن تنظر هذه المكاتب أيضا في إقامة مشاريع صغيرة، بدعم دولي، لإعادة إدماج ملتمسي اللجوء المحتملين بتزويدهم بالمساعدات الإنسانية في أماكن آمنة. ويمكن أن يساعد هذا على الحد من تدفق ملتمسي اللجوء الجدد على البلدان المجاورة بل وعلى اجتذاب العائدين.

توصيات موجهة إلى حكومة اليمن

81- يثير إعجابي التزام حكومة اليمن بالترحيب باللاجئين الصوماليين في اليمن ومساعدتهم. وسخاء حكومة اليمن جدير بالثناء فعلا. بيد أن هناك بضعة مجالات تستطيع فيها الحكومة زيادة تحسين حالة اللاجئين، مثل إصدار/تجديد بطاقات هوية اللاجئين. وقد تلقيت وعدا بأن هذا سيحدث قريبا. وإذا لم يكن هذا قد تحقق بعد، فإن تحقيقه بسرعة سيكون موضع ترحيب مني.

82- مما يشجعني أن وزارة حقوق الإنسان اقترحت إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات لوضع قانون اللاجئين الوطني، تتضمن بين أعضائها مفوضية الأمم المتحدة السامية

---

[2] انظر:

In my report to the ninth session of the Council, I recommended that UNHCR seeks ways to improve its capacity to deal with large numbers of new arrivals in the Dadaab Camps in Kenya and gives serious consideration to develop a project aimed at providing young refugee girls and boys with scholarships so that they can continue their studies at the university level after completion of secondary level studies at refugee camps. I also further welcomed the attention of the Special Rapporteur on the right to education on the matter.

لشؤون اللاجئين. وقد تم إبلاغي أن المسائل المتعلقة باللاجئين واللجوء تنظمها قوانين ومؤسسات وطنية مختلفة، وأن تنفيذها أحيانا ما يكون ظرفيا وغير متسق وغير متوافق مع المبادئ الدولية للحماية.

83- يمكن للحكومة ضمان ألا يتعرض اللاجئون حديثو الوصول، الذين أنهكهم السفر، لأعمال التوقيف التي يقوم بها أحيانا الجيش/قوارب الدورية. وبالنظر إلى أن حكومة اليمن، على ما يبدو، لا تقدم إلى/من أجل الوكالات المعنية ما يلزم من مبادئ توجيهية أو تعليمات أو تدريب بشأن كيفية الامتثال للمبادئ الدولية لحماية اللاجئين أثناء القيام بالحفاظ على سلامة حدود اليمن، فإنه ينبغي أن توفر وكالات الأمم المتحدة المعنية والمجتمع الدولي بوجه عام لمؤسسات إنفاذ القانون اليمنية التعاون التقني المناسب فيما يتعلق ببناء القدرات بغية مساعدتها على الامتثال لقانون اللاجئين وقانون حقوق الإنسان.

توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

84- بالإضافة إلى الأزمة الإنسانية الطويلة الأمد، فإن الصومال أصبح موضوعا في نشرات الأنباء باعتباره مسرحا لأعمال القرصنة. وقد أفضى هذا، على الأقل، إلى استرعاء انتباه المجتمع الدولي. وفي التصدي للقرصنة، ينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن ينظر في الظروف التي ساعدت على وجود هذه الظاهرة. وقد قال لي صوماليون كثيرون، عندما تحدثت معهم عن الموضوع، إن دخلهم الذي يقدمه لهم القراصنة من أموال الفدية التي يحصلون عليها يوفر بعض الخدمات المهمة لسكان الصومال الذين اجتاحهم الفقر وعصفت بهم الحرب. ومن ثم، فإن هناك صلة بين الحالة في الصومال والقرصنة في المياه الصومالية.

85- أحث أيضا المجتمع الدولي على معاونة حكومة الصومال بمساعدات مالية وتقنية ومساعدات أخرى لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها. وهناك الآن حاجة أكبر إلى هذه المساعدات بالنظر إلى أنه سيكون على الحكومة أن تنخرط في أنشطة وجهود لنيل دعم السكان لعملها على تحقيق السلام والمصالحة.

86- ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في طلب حكومة اليمن، الذي تم إبلاغي به أثناء رحلتي، فيما يتعلق بتلبية احتياجات اللاجئين الصوماليين وغيرهم من اللاجئين في ذلك البلد إلى الرعاية الصحية. وتقديم المنح الدراسية إلى اللاجئين الصوماليين المؤهلين في اليمن وكينيا سيكون أيضا استثمارا جيدا في تنمية الموارد البشرية لصومال المستقبل.

توصيات موجهة إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

87- أثناء رحلتي إلى اليمن، أثارت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين شواغل بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان في مخيمات اللاجئين في اليمن، ولا سيما فيما

يتعلق بالحاجة إلى رصد وتوثيق حالات العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. ويزعم أيضا أن الحكماء يضربون اللاجئين ويرجمون النساء باسم الشريعة. ولذلك سيكون أمرا مفيدا أن تتمكن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من إقامة تعاون مع الوزارة اليمنية لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومكاتب مجلس اللاجئين الدانمركي في اليمن من أجل رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في المخيمات وإيجاد حلول لها.

88- أرحب بعملية تعزيز وجود موظفي مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، المختصين بحقوق الإنسان، في الصومال، حيث اقترح تعيين أربعة موظفين دوليين وموظف وطني. بيد أن من الضروري، على ضوء الحالة الأمنية الصعبة، حسبما يتبين من الهجوم الذي شن يوم 29 تشرين الأول/أكتوبر على مجمع الأمم المتحدة في هرجيسا، زيادة تعزيز وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، بوسائل من بينها تعيين أخصائيي حقوق إنسان إضافيين في الوحدة، بغية تحقيق التلبية الكافية للاحتياجات المتعلقة بأنشطة الرصد والإبلاغ العلني والخدمات الاستشارية وبناء القدرات.

89- أؤيد التوصيات التي قدمتها منظمة رصد حقوق الإنسان إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في تقريرها الأخير "مخافة الكثير: جرائم الحرب وتدمير الصومال"، والمتعلقة بضرورة أن يتوافر لمكتب حقوق الإنسان التابع لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال مزيد من الخبرات [بشأن الأطفال، و] بشأن رصد العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس. وإذا تعذر الرصد داخل الصومال بسبب الشواغل الأمنية، فإن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان يمكنها أن تنظر في التركيز على توثيق تجارب اللاجئين في كينيا وجيبوتي واليمن وتجارب المشردين في الصومال.